http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1528) السنة السادسة - الاثنين (8) حزيران 2009

# استطلاع للرأي: العراقيون يعتقدون أن حرية الإعلام في البلاد غير مقيدة

**بغداد / وكالات**

في اطار النهج الذي وضعه المركز الوطني للإعلام بشأن الانفتاح على الرأي العام المحلي وقياس توجهاته، بغية توفير قاعدة بيانات موضوعية تسهم في توجيه صناع القرار نحو القضايا الاستراتيجية. أظهرت نتائج آخر استطلاع للرأي، أجراه المركز في المدة من الاول وحتى الخامس عشر من الشهر الماضي، أن ٧٤٪ من العراقيين يعتقدون أن حرية الإعلام في العراق غير مقيدة، فيما أيد نحو (٧١٪) منهم تشريع قانون ينظم عمل وسائل الإعلام في العراق. وفضلا عن شموله العديد من القضايا السياسية والاجتماعية، فقد حاول هذا الاستطلاع استبيان اراء العراقيين بشأن نظرتهم الى وسائل الإعلام ورغباتهم بشأن أدائها.

وتكونت عينة الاستطلاع من نحو ٥٠٠٠ شخص، وبنسبة خطأ وصلت الى ٢٪.

ويفضل نحو ٨١٪ من الذين شملهم الاستطلاع مشاهدة البرامج الدينية عبر القنوات الفضائية، حيث ذهب جل هؤلاء الى ان القنوات الفضائية هي مصدر مهم لاثراء الثقافة الدينية. وكشف الاستطلاع أن نحو (٣٨٪) من العراقيين يعتقدون أن تصريحات بعض رجال الدين وبعض البرامج الدينية تعد سببا في اثارة الفتنة الطائفية، فيما يرى نحو (٤٣٪) منهم أن تصريحات بعض السياسيين وبعض البرامج السياسية هي التي تثير الفتنة الطائفية.

وكشف الاستطلاع أن نحو (٨٨٪) من العراقيين يتابعون البرامج السياسية المتعلقة بالعراق، ونحو (١٢٪) لا يتابعون تلك البرامج نهائيا.

وعن متابعتهم الأخبار والبرامج السياسية العربية والعالمية، بين الاستطلاع أن نحو (٧٣٪) يتابعونها بشكل يتراوح بين متابع جدا ومتابع الى حد ما. ويفضل نحو (٤٥٪) منهم متابعة الأخبار والبرامج السياسية عبر القنوات الإخبارية تحديدا.

ويعتقد نحو (٤٦٪) من العراقيين أن القنوات الفضائية تسعى إلى أهداف سياسية في برامجها. كما يعتقد نحو (٦٢٪) بأهمية إيجاد فضائية عراقية إخبارية متخصصة. ويعتقد (٤٦٪) من العراقيين أن بعض الفضائيات تمول خارجيا، ويؤيد نحو (٥٠٪) قطع التمويل الخارجي عن القنوات الفضائية حتى وان أدى ذلك إلى إغلاقها، فيما يؤيد نحو (٥٨٪) من العراقيين أن تقوم الحكومة العراقية بتمويل الفضائيات.ولفت الاستطلاع إلى أن نحو (٧٦٪) من العراقيين يؤيدون نقل جلسات مجلس النواب مباشرة ومن دون تغيير.وأظهر الاستطلاع أن نحو (٨٢٪) من المشاهدين يؤيدون حذف بعض المشاهد من المسلسلات والأفلام قبل عرضها.

وكشف أيضا أن الجمهور العراقي يفضل مشاهدة المسلسلات والافلام في الفضائيات، إذ أن نحو (٨٨٪) يفضلون مشاهدة المسلسلات والأفلام، فيما يفضل نحو (٨١٪) مشاهدة البرامج الدينية، و(٧٨٪) البرامج السياسية، ونحو (٧٥٪) البرامج الترفيهية، ونحو (٦٤٪) البرامج الغنائية، ونحو (٥٥٪) البرامج العلمية، ونحو (٥١٪) البرامج الحوارية، ونحو (٤٠٪) البرامج الاقتصادية.وعن اعتقادهم بان شخصية الفنان تعتبر قدوة للمشاهد أجاب نحو (٤٨٪) من المستطلعين بـ(لا)، ونحو (٤٣٪) بـ(نعم).

واظهر الاستطلاع ان ساعات الذروة في مشاهدة العراقيين التلفزيون تبدأ من الساعة الخامسة مساء وتستمر حتى الواحدة بعد منتصف الليل.

ويخصص نحو (٤٥٪) من العراقيين ساعة واحدة لمتابعة الأخبار والبرامج السياسية، فيما يخصص نحو (٢٧٪) ساعتين لذلك، و(١٣٪) أكثر من ساعتين.واشارت النتائج الى ان نحو (٣٨٪) من العراقيين يؤيدون ان تكون المذيعة ومقدمة البرامج التلفزيونية محجبة، فيما أيد نحو(٣٤٪) ان تكون سافرة محتشمة. واظهر الاستطلاع أن نحو (٩٪) فقط من العراقيين يقرأون الصحف دائما، ونحو (٣٥٪) أحيانا، ونحو (٥٢٪) لا يقرأون الصحف أبدا.

وبين الاستطلاع أن نحو (٣٣٪) من العراقيين لديهم اشتراك في خدمة الانترنت. ويرى نحو (١٥٪) من العراقيين أن الانترنت كان مؤثرا في الانتخابات، فيما يعتقد نحو (٤١٪) بعدم تأثيره.

وبشأن مطالعة الكتب أجاب العراقيون أن (٩٪) منهم فقط يطالعون الكتب بشكل دائم، فيما يطالع نحو (٣٨٪) منهم الكتب أحيانا، و(٤٧٪) لا يطالعونها مطلقا.

وفي الشأن السياسي، يعتقد نحو (٣٩٪) من العراقيين أن بعض الأحزاب السياسية العراقية تمول محليا، فيما يعتقد نحو (٨٤٪) من العراقيين أن التمويل الخارجي للأحزاب العراقية يعد خطرا، ويؤيد نحو (٤٢٪) اصدار تشريع تمول الدولة العراقية بموجبه الأحزاب السياسية، فيما يرفض ذلك نحو (٤٣٪).

وشمل الاستطلاع المناطق الحضرية بنسبة (٦٤٪ من المستطلعين) والريفية (٣٦٪ من المستطلعين)، واحتوت العينة على مختلف القوميات في العراق (٨٢,٤٠٪ عربية، و١٥,٣٠٪ كردية، و٢٪ تركمانية، و٠,٣٠٪ أخرى). كما شملت العينة مختلف الديانات والمذاهب، واحتوت أيضا على مستويات دراسية مختلفة.

### تسابق في سجون الجنوب بالإضراب عن الطعام

# الداخلية تزور تسفيرات الديوانية وتطّلع على الانتهاكات فيها

**الديوانية/باسم الشرقي**

زار وفد مكلف من وزير الداخلية جواد البولاني تسفيرات شرطة محافظة الديوانية ضم اللواء احمد أبو رغيف واللواء الركن عبد الكريم خلف مدير عمليات الوزارة إلى جانب متخصصين في شؤون التحقيقات الجنائية في الوزارة. وقال اللواء عبد الكريم خلف أن اللجنة جاءت إلى الديوانية للتأكد من المعلومات التي وردت إلى الوزارة بخصوص وجود تعذيب جسدي وحالات اغتصاب وغيرها من الأمور،واطلعنا خلال الزيارة على واقع السجناء واعددنا تقريراً مفصلاً سيقدم للوزير بخصوص هذه الزيارة لاتخاذ الإجراءات الأزمة بقضية المعتقلين وتم خلال هذه الزيارة تشكيل فريق من المحققين قوامه ١٥ محققاً وإحالة ثلاثة آخرين إلى التحقيق لمعرفة ملابسات الكثير من قضايا التحقيق.

من جانبه قال اللواء احمد أبو رغيف مدير عام شؤون الداخلية أننا ساعون لتطهير الأجهزة الأمنية من المفسدين ولن نتساهل مع من تثبت إدانته بأي قضية مخالفة للقانون وضوابط الوزارة وسوف نحيل من تثبت إدانته إلى القضاء ليأخذ القانون مجراه، وبهذا الخصوص تم إحالة ٨ من المنتسبين إلى القضاء واصدر بحق عدد منهم حكم الإعدام لثبوت تورطهم في وقت سابق.مؤكدا ان اللجنة تابعت ملفات التحقيق في سجون الديوانية وهناك بعض الخروقات التي حصلت وسنعمل إلى مفاتحة الجهات العليا لغرض تسريع محاكمة المتهمين وإصدار الإحكام بحقهم بأقرب وقت.من جانبه قال مدير اعلام مديرية شرطة الديوانية ان وفدا من وزارة الداخلية تفقد سجون المحافظة للاطلاع على احوالها واضاف العميد عبد العزيز الصالحي ان الوفد زار سجن التسفيرات في المحافظة حيث التقى سجناء، لسؤالهم عما اذا كانوا تعرضوا لانتهاكات خلال التحقيقات مشيرا الى ان اللجنة قررت تشكيل لجان تحقيقية لرصد الخروقات ومحاسبة المسؤولين عنها.

واضاف ان الزيارة تأتي على خلفية تصريح وداد حاتم رئيسة لجنة حقوق الانسان في مجلس المحافظة، حول وجود انتهاكات لحقوق الانسان بحق بعض المعتقلين.

وكانت حاتم اعلنت ان لجنة حقوق الانسان وجدت ان هناك انتهاكات لحقوق الانسان، اثناء عمليات التحقيق، بحق بعض المعتقلين في سجون المحافظة.

وفي سياق متصل بشأن انتهاكات في محافظات اخرى،اكد مصدر في مكتب حقوق الإنسان في ذي قار أن لجنة تشكلت من أعضاء مجلس محافظة ذي قار لزيارة السجن الذي أعلن عشرات السجناء اضراباً فيه ، لكن مدير شرطة قضاء الشطرة عرقل زيارة الوفد لأكثر من ساعة ونصف الساعة ومنعهم من اللقاء بالسجناء، على الرغم من وجود تنسيق مع القائمقام ورئيس المجلس البلدي للمدينة. وأضاف أن الموقوفين اشتكوا من تأخر تقديمهم للمحاكمة على الرغم من مرور أكثر من سنة على اعتقال بعضهم.

واعتبر المصدر أن تأخير عرض القضايا لهذه الفترة مخالف للقانون العراقي الذي يشترط تقديم المتهم للمحاكمة خلال ستة شهور. وأشار الى أن هناك موقوفين أوضحوا أنهم نالوا أحكاماً بالبراءة من التهم الموجهة إليهم، إلا أن الإفراج عنهم لم يتم إلى الآن، إذ جرى التأكد من أن التهم التي وجهت إليهم كانت كيدية ولا أساس لها من الصحة وغالبيتها متعلقة بإتهامهم بالانضمام إلى صفوف المسلحين،وأشار إلى أن ظروف الاعتقال كانت سيئة، إذ احتجز أكثر من مئة موقوف في قاعة بطول عشرة أمتار وعرض ستة أمتار، وهي قاعة تكفي لاحتجاز ٣٠ معتقلاً على أكثر تقدير، في وقت تعطلت أجهزة التكييف الخاصة بالسجناء في أجواء الارتفاع الكبير في درجات الحرارة. وقال إن أهالي الموقوفين أرسلوا رسالة استغاثة لمجلس المحافظة وطالبوا المسؤولين بزيارتهم والتحدث إليهم. ويأتي هذا الاضراب بعد يوم من اعلان سجناء في سجن العمارة اضراباً، وقد نفى محافظ ميسان محمد شياع صحة ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن إضراب المعتقلين في سجن العمارة المركزي وتعرضهم للضرب، مؤكدا في الوقت ذاته، تشكيل لجنة من الجهة ذات العلاقة للإطلاع على أمور المعتقلين وحسم القضايا المتأخرة.مضيفا في تصريحات اعلامية أن اللجنة المشكلة التقت بالمعتقلين وتم اطلاعهم على الملفات ونتائج التحقيق، وقسم منهم اتضح لهم أن الإجراءات سليمة وفق السياقات والمدد القانونية المتبعة في هذا الشأن،مشيرا إلى أن اللجنة وجدت مجموعة كبيرة من قضايا المعتقلين المتأخرة، كاشفا عن قرار لجرد الأسماء وتشكيل لجنة لتسريع الإجراءات القضائية مع رئاسة محكمة استئناف ميسان، ومع الفرقة العاشرة المسؤولة عن عملية الاعتقال.وفي هذا الوقت، ما زال إضراب الموقوفين في السجن المركزي في ميسان إثر تأخر عرضهم على القضاء للبت في قضاياهم مستمراً وقال مراقبون إن قراراً سياسياً من تيار الصدر الذي تنتمي غالبية الموقوفين في سجون جنوب العراق اليه، ربما فتح الباب أمام اضرابات هدفها الضغط على الحكومة العراقية. لكن عضو مجلس محافظة العمارة عن قائمة تيار الأحرار المستقل سعدون معلة نفى في تصريح اعلامي أن تكون الاضرابات مرتبطة بقرار مركزي.

في حين اكد مصدر ان المعتقلين اضربوا عن الطعام قبل ايام، بسبب عدم اكمال اوراقهم التحقيقية واحالتهم الى القضاء.واضاف ان المعتقلين طالبوا خلال الاضراب بإكمال التحقيقات واحالتهم للقضاء، مؤكدا ان لجنة قضائية امنية شكلت للتدقيق في ملفاتهم، وعلى اثرها اوقفوا اضرابهم.يشار الى ان غالبية الموقوفين اعتقلتهم القوات العراقية خلال العمليات العسكرية منتصف العام الماضي.

### بمناسبة اليوم العالمي لها

# البيئة العراقية تشكل خطورة على الحياة

**بغداد / وكالات**

في الوقت الذي بدت المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بالحفاظ على البيئة تقف عاجزة أمام تحديات بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة واجهت البيئة في العراق تحديات خطيرة جعلت منها بيئة غير آمنة.إذ يحتفل العالم اليوم من كل عام، بيوم البيئة العالمي، منذ أن أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٢ هذا اليوم يوماً عالمياً للبيئة.

وقال رئيس منظمة السلام الأخضر للبيئة في محافظة واسط، كاظم جاسم بديوي بحسب (آكانيوز) إن يوم البيئة مناسبة تتجدد فيها المشاهد المؤلمة التي مرت بها البيئة في العراق حتى بدت تشكل خطرا كبيرا على الحياة البشرية.

وقال إن أولى الخطوات التي شرعنا بها، الاهتمام بالطفل العراقي وتوفير بيئة آمنة له من خلال وضع برنامج لتأهيل حدائق المدارس وإشراك هؤلاء الأطفال معنا. لكن بديوي كشف عن وجود عزوف من قبل المؤسسات الحكومية لدعم المنظمة وتحقيق أهدافها الا في بعض الاستثناءات البسيطة.

واوضح أن الخطر البيئي زاد وتفاقمت آثاره السلبية حتى بات من الصعب السيطرة عليه منبها الى وجود بعض المؤسسات الحكومية التي تزيد من هذا الخطر خاصة تلك المؤسسات التي ترمي مخلفاتها الصناعية في مصادر المياه دون معالجتها.

من جانبه قال رئيس منظمة (فياء) لحماية البيئة والتراث في واسط، ميثم مرتضى إن من أهم مكونات الحياة، هي البيئة بوصفها العنصر الأساس الذي ينظم طبيعة الفعاليات البشرية وحركة الواقع بكل ما يحتويه من أنشطة صناعية وزراعية.

وأوضح ان تنظيم هذه الفعاليات من شأنه الحفاظ على التوازن البيئي من خلال السيطرة على النشاط البشري والتعامل مع المخلفات الصناعية والزراعية بشكل يضمن عدم الأضرار بالبيئة وتلوثها. واشار الى أن من اخطرها يواجهه العراق من تحديات في الوقت الحاضر تقف البيئة في مقدمتها نتيجة عدم وجود منظومة سيطرة عليها وما يحيطها من مخلفات المصانع ومعامل الطابوق والأنهر التي كانت السبب في حصول التلوث إضافة الى المخلفات التي تركتها الحروب وهي مخلفات خطيرة ومخيفة. ولفت مرتضى الى وجود قصور في الوعي المجتمعي إزاء موضوع البيئة التي تحتاج العديد من القوانين والتشريعات الحازمة ضد المتجاوزين عليها موضحا أن هذه الخروقات تشترك فيها ايضا المؤسسات الحكومية إضافة الى الأهالي وفي بعض الأحيان يكون خطر تلك المؤسسات فادحا.

وبمناسبة اليوم العالمي للبيئة دعت وزيرة البيئة نرمين عثمان الى الاهتمام بالبيئة العراقية بشكل جاد واعطائها الاولوية لانها تشكل عصب الحياة في العالم ، حيث ان البيئة العراقية تفتقر الى ابسط مقوماتها ، ومع ان هذا الموضوع يعتبر من اولويات دول العالم المتطور والذي يبحث يوميا في سبل معالجة ابسط القضايا البيئية في انحاء العالم .

واكدت عثمان ان هناك حاجة ماسة الى توعية المواطنين بأهمية البيئة و مشاكلها و مخاطرها التي لم تعط لها الاهمية المطلوبة اضافة الى قلة الوعي البيئي لدى المواطنين وعدم مشاركتهم وهو عامل اخر ينعكس سلبا على الاداء وان دعم الاعلام ينعكس ايجابا في سبيل ان يؤدي دوره المطلوب سواء في اجهزة الاعلام و الفضائيات و الصحف و المجلات و الاذاعة والتلفزيون وغيرها من الوسائل الاعلامية كما يجب توعية الاعلاميين و رجال الدين و المدارس و الجامعات و الكليات و كل المواطنين لكي يؤدوا دورهم المطلوب في حماية البيئة العراقية اضافة الى اجراء حملة توعية شاملة للمصانع و المعامل و محطات العمل لتكون بمستوى المسؤولية تجاه البيئة لاننا بصراحة بحاجة الى هذا النوع من الوعي .

وتضيف الوزيرة لابد من الاشارة الى ان كل دول العالم تنتهج التخطيط العمراني في خططها وعلى سبيل المثال فانه عند تنفيذ مشروع عمراني معين فان اهم نقطة يجب الاخذ بها هي مسألة التخطيط أي وضع برنامج محدد عند تنفيذه تراعى فيه الجوانب البيئية التي تعتبر الحجر الاساس لبيئة صحية و نقية اضافة الى الاخذ بنظر الاعتبار استخدام المياه الثقيلة بحدود نفس المنطقة و الاستفادة منها في الزراعة وتحويل النفايات المنزلية و الاستفادة منها في عمليات الطمر الصحي من خلال الاستفادة منها في المعامل ثم تاتي مسالة تشجير المساحات الخضراء وضرورة ان تكون هناك مساحات عامة في وجود مسبح اوحديقة وتزرع بها الاشجار لانها تساعد على اعطاء الاوكسجين للمنطقة وتنقي وترطب أجواءها وكل هذه التفاصيل وغيرها تكون احدى العوامل المساعدة للمحافظة على البيئة ولكننا ومع الاسف الشديد لايوجد لدينا تخطيط و تنفيذ فعلي لمثل هذه البرامج الاساسية للبيئة النظيفة.

مؤكدة ان هناك الكثير من الاخطاء الخطيرة بحق البيئة حيث ان هناك مجمعات سكنية نشيدها ولكنها ومع الاسف الشديد تفتقر الى ابسط الاشياء وهي تأسيس الماء والكهرباء وتبليط الشوارع و المجاري حيث ان معظم تلك المشاريع تنفذ بدون الالتزام بتلك الشروط الاساسية والتي تعتبر اهم العوامل التي تؤدي الى قيام الكوارث البيئية في حال عدم التقيد بها ، لذلك نجد وزارتنا الان قد اتخذت قرارا بعدم تنفيذ أي مشروع بدون الرجوع الى وزارة البيئة لذلك نعتقد ان السياسة البيئية للعراق قد اتخذت مسارا صحيحا من الان فصاعدا ولانه وقبل عامين لم يكن هناك قرار يلزم اصحاب المشاريع بالرجوع الى استحصال موافقة وزارة البيئة عند المباشرة بالتنفيذ ونحن وبصراحة لسنا جهة معرقلة كما يتصورها البعض وانما نحن من المحافظين على البيئة و لكن السياسات البيئية كانت خاطئة وبحاجة الى التغيير واعادة النظر ويمكن ان تكون الخطة الستراتيجية للبلاد ذات تخطيط صحيح و عند تنفيذ المشاريع الحكومية أي يجب استحصال الموافقة من وزارة البيئة و لنفس الاغراض .

### بعد ان بلغت اكثر من ٥٠٠ كيان

# دعوات لاقرار قانون ينظم عمل الاحزاب

**بغداد / وكالات**

على الرغم من الاعداد الكبيرة للاحزاب والقوى السياسية العاملة في العراق حالياً، التي برزت بعد التغييرالذي حدث في العام ٢٠٠٣، والتي بلغت بحدود ٥٠٠ حزب وكيان سياسي، الا انه لا يوجد قانون ينظم عملها وشروط تشكيلها وبعد مرور ٦ سنوات على تغيير النظام العراقي السابق، طالبت قوى سياسية عراقية بضرورة الاسراع في اقرار قانون للاحزاب لتنظيم العمل السياسي في البلاد، خصوصاً تحديد مصادر التمويل الخارجية لبعض الاحزاب وكشف برامجها الحقيقية، فيما شددت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على ان اقرار القانون سيسهل مهمة اجراء اي انتخابات مقبلة تشهدها البلاد.

وحذر النائب خالد الاسدي من ان تأخير إقرار قانون الأحزاب يزيد من مساحة الخرق الأمني الذي تعيشه البلاد بشكل كبير، خصوصاً على مستوى التدخل الاستخباراتي والتمويل المقدم للأحزاب والذي لا تعرف مصادره.

واشار الاسدي الى ان الإسراع بتشريع قانون للأحزاب سيضع حدا للتدخلات الأجنبية في العراق، عبر تمويل الأحزاب من خزينة الدولة، وهو أمر أفضل من توجه هذه الأحزاب إلى خزائن دول أخرى لدعمها، والتي قطعاً ستفرض ضريبة وإرادة معينة على جدول اعمال تلك الأحزاب بشكل يخدم مصالحها ويسيء إلى مصالح العراق.

وعن سبب تأخر اقرار القانون حتى الآن أشار الى ان هناك مسودة قانون لدى البرلمان الا انه بسبب الطبيعة الحساسة لهذا القانون وتأثيره الكبير على الحركات السياسية في البلاد فقد تأخر إقراره أكثر من ثلاث سنوات مشيراً الى انه كان يجب أن يتم اصدار القانون عند بداية الدورة البرلمانية الحالية، لتنظيم عملية التعددية السياسية في العراق بشكل قانوني، والتي بدورها تهيئ لجو ديموقراطي وانتخابي منظم.

كما طالب النائب المستقل وائل عبداللطيف بـ تنظيم العمل السياسي بقانون ينظم عمل الاحزاب وفق الضوابط الدستورية والقانونية والانظمة واللوائح وشدد على أهمية معرفة ارتباطات الاحزاب ومصادر تمويلها والكشف عن الاحزاب المرتبطة بميليشيات او لديها قوى مسلحة خارج اطر القانون والتأكد من عدم استغلال الرموز الدينية وبيوت الله للدعاية الحزبية ومعرفة آلية تكوين الحزب وآلية اجراء الانتخابات وكيفية وصول القيادة السياسية فيه.

واضاف ان القوانين الموجودة حاليا التي تنظم عمل الاحزاب عاجزة عن مواكبة العمل الحزبي ما يبرز الحاجة الى اقرار قانون جديد للأحزاب يتضمن مبادئ اساسية، بينها تحديد واردات كل حزب من الاحزاب التي تعمل داخل العراق، وعدم ارتباط الاحزاب بميليشيات او امتلاكها ميليشيات او قوى مسلحة خارج الاطار الذي يحدده القانون.

وانتقد القيادي في التحالف الكردستاني عبدالخالق زنكنة تأخر البرلمان بإقرار قانون الأحزاب، ولفت انه كان يفترض تشريع قانون الاحزاب في فترة تشكيل الجمعية الوطنية العراقية السابقة التي كانت تتمتع بحق تشريع القوانين، لأن هذا القانون هو البداية المهمة في تنظيم العمل السياسي.

واضاف ان تأخر اقرار هذا القانون خلق الكثير من السلبيات، مثل تشكيل الكثير من الاحزاب التي ضمت في صفوفها الميليشيات، وكذلك ظهور احزاب تلقت دعمها من الخارج، فضلاً عن تشكيل احزاب بعد سقوط النظام السابق لا يعرف سبب تشكيلها بحيث وصل عدد الاحزاب والكيانات المسجلة لدى مفوضية الانتخابات اكثر من ٥٠٠ حزب وكيان سياسي.